حابي

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 556 الأربعاء 10 مايو 2023

أمام مجلس النواب

وزير المالية: 3 تريليونات جنيه مصروفات الموازنة الجديدة و2.1 تريليون إيرادات

حابي

وصف وزير المالية، الدكتور محمد معيط، موازنة العام المالي الجديد 2023/2024 بأنها طموحة وأكثر تحفيزًا للنمو والإنتاج والتعافي الاقتصادي، مشيرا إلى أن قيمة المصروفات العامة فيها تبلغ نحو 3 تريليونات جنيه، والإيرادات 2.1 تريليون جنيه.

وقال معيط، في البيان المالي لموازنة العام 2023/ 2024 أمام مجلس النواب: "نستهدف أعلى فائض أولي بنسبة 2.5% من الناتج المحلي للتعامل القوي والسريع مع التحديات العالمية".

كما أشار إلى استهداف الحفاظ على تحقيق الانضباط المالي، ليبلغ معدل عجز الموازنة المتوقع نحو 6.9% بنهاية العام المالي المقبل، مقارنة بنحو 6.4%، في يونيه 2023، واستمرار جهود الخفض التدريجي لمعدلات الدين للناتج المحلي لأقل من 80% في يونيو 2027.

وقال وزير المالية إن أرقام موازنة العام المالي المقبل تعكس التوجيهات الرئاسية بتوفير أكبر دعم ممكن للنشاط الاقتصادي والأمان الاجتماعي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام؛ لضمان التوزيع العادل لثمار التنمية.

زيادة مخصصات الاستثمارات الحكومية إلى 587 مليار جنيه

ولفت إلى زيادة مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية لتخفيف الأعباء عن المواطنين مشيرا إلى تخصيص 127.7 مليار جنيه لدعم السلع التموينية، و14.1 مليار جنيه للتأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة و10.2 مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعي، و28 مليار جنيه لدعم وتنمية الصادرات، وتخصيص 202 مليار جنيه مساهمات الخزانة العامة لصناديق المعاشات بمعدل نمو سنوي 6%.

كما نوه بزيادة حد الإعفاء الضريبي

الدكتور محمد معيط وزير المالية

50% للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص بتكلفة سنوية أكثر من 10 مليارات جنيه، و31 مليار جنيه لتمويل برامج «الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة»، و3.5 مليار جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل.

وقال وزير المالية إن الخزانة العامة تتحمل 137 مليار جنيه فرق سعر الفائدة لمبادرة توفير تمويل دعم الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية؛ لمساندة القطاعات الإنتاجية.

كما أكد حرص الوزارة في الموازنة الجديدة على الوفاء بالاستحقاق الدستوري للقطاع الصحي بقيمة 397 مليار جنيه، وقطاعات التعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي بـ691.5 مليار جنيه.

نستهدف أعلى فائض أولي بنسبة 2.5% من الناتج المحلي

ونبه إلى تخصيص 470 مليار جنيه للأجور للارتقاء بأحوال العاملين بالدولة، لافتا إلى تبكير صرف حزمة تحسين الأجور دون أن يقل الحد الأدنى لإجمالي الزيادات المقررة للعاملين بالدولة للعاملين بالدولة وأصحاب الكادرات الخاصة عن ألف جنيه شهريًا اعتبارًا من أبريل 2023، وبلغت التكلفة التقديرية السنوية لزيادة الحد الأدنى 14 مليار جنيه.

وقال وزير المالية إن الموازنة الجديدة تتضمن تخصيص 3.7 مليار جنيه لتعيين 70 ألفًا من المعلمين والأطباء والصيادلة والاحتياجات الأخرى في مختلف قطاعات الدولة، ونصف مليار جنيه لإجراء حركة ترقيات العاملين بالدولة.

كما أكد زيادة مخصصات الاستثمارات الحكومية إلى 587 مليار جنيه لخلق وظائف جديدة وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، إضافة إلى استمرار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع «حياة كريمة».

وأضاف: "نستهدف زيادة مشروعات الاستدامة البيئية إلى 50% من الاستثمارات الحكومية، من خلال إقرار حزمة من الحوافز والمبادرات الداعمة للتحول الأخضر والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة".

وأشار معيط إلى دعم الوزارة إجراء إصلاحات هيكلية واسعة لدفع القطاع الخاص لقيادة النشاط الاقتصادي، من خلال برنامج الطروحات الحكومية الذى سيتم تنفيذ فى إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ولفت إلى تخصيص 6 مليارات جنيه لخفض أسعار الكهرباء للأنشطة الصناعية، و1.5 مليار جنيه لتحمل تكلفة الضريبة العقارية عن القطاع الصناعي.

وقال وزير المالية: "اقتصادنا بخير، وقادر على تجاوز التحديات الدولية الراهنة، ومعًا سنتجاوز الأزمة العالمية مثلما تجاوزنا التحديات السابقة".

لدعم الاستثمارات الخضراء

بنك الإسكندرية يحصل على تمويل بقيمة 15 مليون دولار من الاستثمار الأوروبي

حابي

أعلن بنك الإسكندرية وبنك الاستثمار الأوروبي عن شريحة جديدة بقيمة 15 مليون دولار؛ للمساهمة في خطة تمويل الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدامها في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر (GEFF).

يهدف البرنامج إلى تسريع وتيرة التحديث الاقتصادي والاستدامة البيئية من خلال الاستثمارات الخضراء الموجهة من قبل الشركات المصرية، بحسب بيان لبنك الإسكندرية.

جرى الإعلان رسميا عن الاتفاق على هامش الفعالية الأوروبية لربط الطاقة بين أوروبا ومصر بمقر السفارة السويدية في القاهرة.

وأعربت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، عن تقديرها للتعاون المستمر مع بنك الاستثمار الأوروبي لدعم القطاع الخاص في مصر، في ضوء أولويات الدولة وسعيها لتوسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

ونوهت بأن التمويل الجديد مع بنك الإسكندرية يعزز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي

لدعم كفاءة الطاقة واستثمارات الطاقة المتجددة في قطاعات الخدمات الصناعية والتجارية والزراعية، تحت مظلة الاتفاقية الإطارية الموقعة بين الحكومة وبنك الاستثمار الأوروبي.

من جانبه، قال جيلسومينا فيجليوتي، نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، أن الشراكة الجديدة مع بنك الإسكندرية ستمكن رواد الأعمال المصريين من تبني الطاقة الخضراء، وخفض استهلاك الطاقة، والمساهمة في العمل المناخي.

وبدوره، قال دانتي كامبيوني، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، إن التعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي يعكس الأهداف المشتركة للوصول إلى الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تشمل توافر الطاقة المستدامة، والوصول إلى الحلول التي تعالج قضايا تغير المناخ، والشمول المالي، مع دعم الاستثمارات الصناعية بحلول تمويلية جذابة.

وأشار البيان إلى أن التمويل الجديد يعد جزءًا من برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في مصر (GEFF)، والذي يعمل على دعم استثمارات الأعمال من خلال شركاء ماليين محليين.

المؤشر الرئيسي عند 17326 نقطة

البورصة تتراجع 1.8% وسط تداولات بنحو 2.9 مليار جنيه

رنا ممدوح

أغلقت مؤشرات البورصة المصرية تعاملات الثلاثاء على تراجع جماعي، وانخفض المؤشر الرئيسي EGX30 بنسبة 1.8% ليتداول عند مستوى 17326 نقطة.

وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB، صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر الثلاثيني، انخفاضا بنسبة 2.07%، وأغلق عند مستوى 52.1 جنيه.

وتراجع المؤشران EGX70 و EGX100، متساويا الأوزان، بنسبة 0.87% و0.94% على الترتيب.

وسجلت تداولات البورصة المصرية 2.884.801 مليار جنيه على 204 شركة من خلال 90.437 ألف عملية.

وتراجعت الأسعار السوقية لأسهم 100 شركة مقابل ارتفاع 45 شركة بينما لم تتغير أسعار 59 شركة.

وسيطر الاتجاه البيعي على تعاملات المستثمرين الأجانب وسجلوا صافي بقيمة 66.958 مليون جنيه، منها 64.199 مليون جنيه للمؤسسات، و2.759 مليون جنيه للأفراد.

واتجهت تعاملات المستثمرين المصريين نحو الشراء محققين صافي بقيمة 44.531 مليون جنيه، بدعم من المؤسسات التي سجلت صافي شراء بقيمة 136.462 مليون جنيه، مقابل 91.930 مليون جنيه صافي بيع من الأفراد.

وسجلت تعاملات المستثمرين العرب صافي شراء بقيمة 22.427 مليون جنيه، منها 12.245 مليون جنيه للأفراد و10.181 مليون جنيه للمؤسسات.

وتصدر سهم مصر للفنادق قائمة الأكثر ارتفاعا بنسبة 14.75%، تلاه سهم المصرية العربية ثمار لتداول الأوراق المالية والسندات بنسبة 9.03%، ثم سهم العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية بنسبة 6.3%.

وعلى صعيد الأسهم الأكثر انخفاضا تصدر سهم حق اكتتاب شركة سبيد ميديكال 2 القائمة بنسبة 6.98%، تلاه سهم النيل للأدوية والصناعات الكيماوية بنسبة 6.81%، ثم سهم الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بنسبة 5.72%.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- فائض الميزان التجاري في الصين ينمو إلى 90.2 مليار دولار خلال إبريل
- أوراسكوم كونستراكشون تقرر شراء 6.5 مليون سهم خزينة
- يو بي إس يعلن انضمام الرئيس التنفيذي لبنك كريدي سويس إلى مجلس إدارته
- تذبذب في أسعار الذهب المحلية وعيار 21 يرتفع إلى 2550 جنيها
- صندوق النقد يحذر من استمرار اضطرابات القطاع المصرفي العالمي

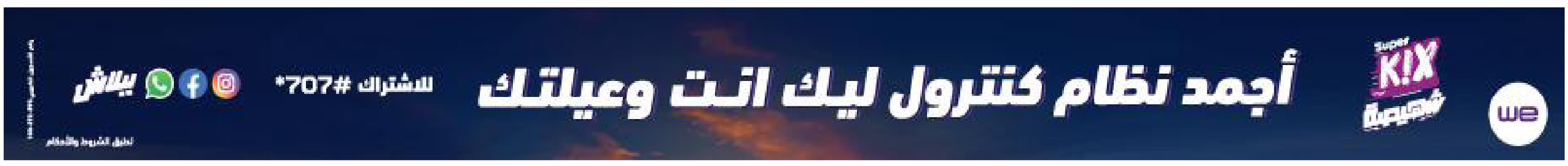

حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 556 الأربعاء 10 مايو 2023

يشمل 5 محاور

إطلاق الإطار الاستراتيجي الجديد للتعاون مع الأمم المتحدة حتى 2027

حابي

شهد رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، أمس، مراسم توقيع اتفاق إطلاق الإطار الاستراتيجي الجديد للتعاون مع الأمم المتحدة للفترة من 2027-2023.

ويتضمن الإطار خمس مجموعات للنتائج وفقا لكل محور من المحاور التالية: التنمية الاقتصادية الشاملة، والعدالة الاجتماعية، واستدامة الموارد البيئية والطبيعية، والحوكمة الرشيدة، وتمكين النساء والفتيات.

وقال مدبولي إن مصر أحرزت تقدمًا كبيرًا خلال الأعوام الماضية، من خلال مشاركة شركائها في التنمية في معالجة العديد من التحديات الإنمائية على المستوي القُطري، وقد تصدّر دعم الأمم المتحدة، كونها الشريك الإنمائي الأكثر تنوعاً، مقدمة شركاء التنمية ذوي الخبرات المتعددة في مختلف القطاعات.

وأوضح أن الدولة المصرية عزّزت تجربتها في مجابهة الفقر، وتحسين جودة التعليم والخدمات الصحية، وتمكين النساء والشباب، واتباع النظم الاقتصادية المبتكرة لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، وغيرها من الاحتياجات المُلحة لتوفير حياة كريمة للمواطن المصري.

مدبولي: لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون قطاع خاص ديناميكي وتنافسي

وقال مدبولي إن الحكومة المصرية أعطت الأولوية لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز نظم الأمان الاجتماعي، بما في ذلك الإجراءات المتخذة بالتعاون مع الشركاء؛ لاستعادة الاستقرار في ظل اضطراب عالمي مستمر.

كما أشار إلى أن مصر تُولي اهتماما بالغًا لمستقبل القارة الإفريقية، التي يتواجد بها قرابة 22% من إجمالي الدول النامية على مستوى العالم، بالإضافة إلى 71% من إجمالي الدول الأقل نموًا في العالم، وهو ما يعني أن القارة في حاجة لمزيد من الجهود الدولية المشتركة، والمشروعات والأنشطة متعددة الأطراف، وتبادل الخبرات الناجحة بين الدول بعضها البعض، وفي المقدمة تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية على المستوى القاريّ.

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

وتطرق رئيس مجلس الوزراء إلى بعض المحاور الرئيسية التي تسعى الدولة المصرية لتحقيقها خلال المرحلة المقبلة، مشيرا إلى أن المحور الأول يتمثل في الأهمية القصوى للعمل على الاستثمار في رأس المال البشري من أجل زيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار، وتلتزم الحكومة المصرية بتحسين نوعية التعليم والتعلم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وإتاحة الفرص الاقتصادية للفئات الأكثر احتياجاً.

الحكومة أعطت الأولوية لاتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتحفيز النشاط الاقتصادي

وفيما يتعلق بالمحور الثاني، أشار رئيس الوزراء إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون قطاع خاص ديناميكي وتنافسي، وهو أمر بالغ الأهمية وتضعه الحكومة المصرية في مقدمة أولوياتها من أجل خلق فرص العمل اللائقة وزيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد "لذلك نحن ملتزمون بتحسين بيئة أعمالنا من خلال تبسيط إجراءات الاستثمار، والحد من البيروقراطية، وتحقيق الشفافية، وحماية حقوق الملكية الفكرية".

وفيما يتعلق بالمحور الثالث، أوضح رئيس الوزراء أن النظريات والمبادئ الإنمائية على مر العصور أثبتت أن التنمية تبدأ من رحلة تأهيل البنية التحتية للدول، كأساس تُبنى عليه المسارات المختلفة، ويعد أمراً حيويًا لتعزيز قدرتنا التنافسية وجذب الاستثمارات والمشاركة في سلاسل الإمداد والتموين والتجارة الإقليمية والدولية.

ونوه مدبولي، في هذا الصدد، بأن الرئيس عبد الفتاح السيسي أولى اهتماما بالغا بخطط تحديث شبكات النقل والمواصلات والطاقة والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية الرقمية، مع العمل أيضًا على تنويع مصادر الطاقة لدينا من خلال تطوير مشروعات الطاقة المتجددة.

وحول المحور الرابع، أشار رئيس الوزراء إلى أن شراكات مصر الدولية تمثل محورًا رئيسيًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقال: نُقدر أهمية تعزيز تعاوننا مع شركائنا الدوليين في كل المجالات ذات الصلة، ونحن ممتنون للشراكة والتضامن اللذين تلقيناهما من شركائنا الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة.

Hapi App
أكثر سهولة
hapijournal.com

جاهزون لاستقبال الطروحات الحكومية

رئيس البورصة: ندرس إلغاء أحد المؤشرات وإطلاق آخر متوافق مع الشريعة الإسلامية

رنا ممدوح

قال رامي الدكاني، رئيس البورصة المصرية وأمين عام اتحاد البورصات العربية، إن سوق المال المصرية جاهزة لاستقبال شركات الطروحات الحكومية، مؤكدا أن الدولة المصرية جادة في تنفيذ البرنامج.

وأضاف الدكاني، في حوار مع قناة سي إن بي سي على هامش مؤتمر اتحاد أسواق المال العربية في العاصمة العمانية مسقط، أن التعديلات الأخيرة التي أجرتها البورصة المصرية على جلسة مزاد سعر الإقفال استغرق العمل عليها 6 إلى 7 أشهر تقريبا.

وأشار إلى أن التعديلات الأخيرة تساعد في تقليل التذبذبات التي شهدتها السوق، مؤكدا أن نسبة التغير في الحدود السعرية المقررة عند 10% سيجري مراجعتها كل ثلاث أشهر من قبل لجنة العمليات بالبورصة.

وفي سياق آخر، قال الدكاني إنه من المقرر قبل نهاية العام إصدار مؤشر متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإن هناك مفاوضات مع مصدر المؤشر ليكون دوليا.

وأضاف أن البورصة تدرس حاليا إعادة هيكلة بعض المؤشرات الموجودة بالفعل، مشيرا إلى أنها تدرس إلغاء أحد المؤشرات في غضون شهر إلى شهرين، لافتا إلى أن البورصة استطلعت آراء شركات الوساطة ومديري الأصول وشركات البحوث وعدد من المتعاملين على المؤشرات كافة.

التقدم بطلب إلى الرقابة المالية لتأسيس مقاصة المشتقات الأسبوع القادم

لا دور للبورصة في تسعير الذهب

وتطرق الدكاني إلى أخر مستجدات إطلاق أول سوق كربوني في مصر قائلا: "كنا نعتزم التنفيذ قبل نهاية الربع الأول من العام الجاري لكن بعد مزيد من الدراسة وجدنا أن الملف لن يقتصر على توفير منصة تداول للشهادات فقط، إنما نظام تشغيل تتوافر فيه جميع الأطراف المرتبطة؛ فنأمل أن تكون سوقا إفريقية وليست مصرية فقط، فكل دولة على حدة تعد سوق صغير جدا".

وفيما يخص المشتقات المالية، قال الدكاني إنه سبق الإعلان عن اعتزام البورصة إنشاء شركة خاصة بالمقاصة للمشتقات المالية في رمضان الماضي، موضحا أنها ستتقدم بطلب إلى الهيئة العامة للرقابة المالية الأسبوع القادم؛ لتأسيس الشركة، ثم السير في وضع إدارتها والتكنولوجيا اللازمة لها، ومن ثم تتجه للحصول على تراخيصها.

رامي الدكاني رئيس البورصة المصرية وأمين عام اتحاد البورصات العربية

وفيما يخص توقيت تطبيق عمل شركة المقاصة لأدوات الدين الحكومية أشار إلى أنه من المتوقع تفعيلها خلال الشهر الجاري، وأنها ستبدأ بالسندات، ويلحقها أذون الخزانة في شهر أغسطس القادم، بموجب الخطوات التي جرى الاتفاق عليها بين شركة مصر للمقاصة ومحمد معيط وزير المالية ومحافظ البنك المركزي المصري.

المنطقة شهدت 50 طرحا أوليا بعائد يفوق 21 مليار دولار خلال 2022

وحول خطط البورصة المستقبلية تجاه سوق الذهب، أكد الدكاني أن البورصة لن تتولى التسعير ولن تضع آلية لذلك، موضحا أن الهيئة العامة للرقابة المالية ستصدر ترخيصا لأول صندوق يتعامل بالذهب في مصر، وبموجب هذا الصندوق سيجري تسعير وثائق الذهب والإعلان عن السعر الاسترشادي لها عبر الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية "لمزيد من الشفافية للمتعاملين في السوق".

وأضاف أن الإفصاح عن اعتزام البورصة الإعلان عن أسعار الذهب بجانب بعض المبادرات من شعبة الذهب أدى إلى انخفاض سعره قليلا خلال الفترة الماضية.

كما نوه بأن المنطقة شهدت في العام الماضي حوالي 50 طرحا أوليا بقيم إجمالية تفوق 21 مليار دولار، مرجعا ذلك إلى برنامج الطروحات المدعومة من الدول العربية، خصوصا في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وهو ما يدعم البورصات العربية.

وتطرق إلى تأثير ارتفاع معدلات الفائدة، موضحا أن الأمر سيكون متفاوتا أيضًا؛ ففي البورصة المصرية نجد صعود المؤشرات نتيجة أن الموجة التضخمية كانت أعلى على العكس بالبورصات الخليجية.

وتابع: "دائما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع مؤشرات البورصات بوجه عام، لكن السياسة النقدية المتشددة في ظل انهيار بعض البنوك العالمية ربما يدفع القائمين لتخفيف حدة التشدد ويؤدي ذلك إلى انتعاش الأسواق العالمية".

رئيس البنك الدولي:

إعادة هيكلة الديون الصينية وصلت إلى طريق مسدود

وكالات

قال رئيس البنك الدولي، إن الصين في مأزق في قضية إعادة هيكلة الديون المستحقة لها على الدول النامية التي تعاني من محنة حتى بعد أن بذل المقرض الذي يكافح الفقر حول العالم، جهوداً إضافية لتقديم قروض منخفضة الفائدة للغاية ومنح لتلك الدول.

وقال ديفيد مالباس: "من جانب الصين، فإنهم يعملون لمحاولة جمع كل دائني تلك الدول معاً في موقف منسق، لكن لا يزال هناك طريق مسدود فيما يتعلق بالتقدم المحرز"، ومن المقرر أن يتنحى "مالباس" في نهاية هذا الشهر، وفقا لما ذكرته "بلومبرج" ونقلته العربية.

كان البنك الدولي رئيسا مشاركا – إلى جانب صندوق النقد الدولي والهند التي تستضيف مجموعة العشرين– للمائدة المستديرة العالمية للديون السيادية في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الشهر الماضي. وقد جمع هذا المنتدى المقرضين السياديين والخاصين مع البلدان المقترضة في محاولة لحل بعض من أكبر التحديات في عملية إعادة هيكلة الديون الحالية.

وقال مالباس إن المشاركين في المائدة المستديرة يخططون لعقد ندوة لحل المشاكل المستمرة. الصين، أكبر مقرض سيادي للدول الفقيرة، لم تشر بعد إلى استعدادها لتحمل الخسائر على القروض، ويجب مناقشة الجوانب الفنية للقيمة الحالية الصافية مع الدولة، مثل إعادة الجدولة طويلة الأجل لمدفوعات الديون.

وأضاف مالباس: "يجب أن يكون ذلك مطروحاً على الطاولة من الصين من أجل الوصول إلى اتفاقيات إعادة الهيكلة".

وقال مالباس: "نتطلع ونأمل في إحراز تقدم في زامبيا وإثيوبيا، وفي غانا وغيرها من أنحاء العالم – في سريلانكا – حيث تحاول تلك البلدان الانتقال إلى مرحلة إعادة الهيكلة والنمو الإيجابي".

وأضاف أن البنك الدولي يعمل على "زيادة سريعة" فيما يسمى بالتمويل الميسر في زامبيا وتشاد "من أجل محاولة إنجاح عمليات إعادة الهيكلة هذه".

وحذر من أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تواجه "نقطة خطيرة" من النمو البطيء إذا استمرت الصين في الضغط على أنظمتها السياسية، مضيفاً أن المؤسسة تتوقع نمواً عالمياً أقل من 2% هذا العام.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- د.فريد: نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة
- هيئة الرقابة المالية الألمانية لا تستبعد استمرار أزمة البنوك
- شركة MSCI تقر معاملة خاصة للأسهم المصرية في مؤشراتها
- الأسهم الأوروبية تتراجع بفعل ضعف أرباح الشركات
- هيئة السلع التموينية تطرح ممارسة دولية لشراء زيوت نباتية

edita
the sweet side of life